تحرك عاجل

نيجيري على وشك الإعدام في المملكة العربية السعودية

لا يزال المواطن النيجيري سليمان أولوفيمي على وشك تنفيذ الإعدام بحقه بالمملكة العربية السعودية. ففي 19 إبريل/نيسان 2017، أُفرج عن 11 شخصًا من المتهمين معه في القضية من السجن، بعدما أمضوا 15 عامًا داخله، ثم رُحِلوا إلى نيجيريا. أما سليمان أولوفيمي، فقد حُكم عليه بالإعدام في 2005، إثر محاكمة جائرة؛ كما أنه استنفذ كافة سبل الطعن على الحكم الصادر بحقه.

في 17 مارس/آذار 2005، صدر حكمٌ بإعدام **سليمان أولوفيمي**، الذي يبلغ من العمر 39 عامًا، في محاكمة مغلقة، على خلفية مصرع رجل شرطة بجدة في 2002. كما حُكم على 11 مواطنًا نيجيريًا آخرين، مع سليمان أولوفيمي، في القضية ذاتها بالسجن لمدة 15 عامًا، وبالجلد 1000 جلدةٍ؛ وفي 19 إبريل/نيسان 2017، أُفرج عنهم من سجن ذهبان، الذي يقع خارج جدة، جنوب غربي المملكة العربية السعودية، بعدما نفذوا الأحكام الصادرة بحقهم، متضمنة جلد كلٍ منهم 1000 جلدةٍ. وفي 27 إبريل/نيسان 2017، رُحِل عشرة منهم إلى نيجيريا، بينما رُحِل الآخر بعد ذلك بشهر، على وجه التقريب، للبلد ذاته.

وكان سليمان أولوفيمي، والمتهمون معه، من بين مئات المواطنين الأجانب الوافدين من الصومال وغانا ونيجيريا، الذين اعتُقلوا في حملة من الاعتقالات الجماعية في سبتمبر/أيلول 2002، عقب شجار، نجم عنه وفاة رجل شرطة سعودي. ولم يتسن لسليمان أولوفيمي الاستعانة بمحامٍ، أو الحصول على المساعدة القنصلية أثناء فترة احتجازه قبل المحاكمة، وخلال المحاكمة؛ كما لم يُتح له وسائل الترجمة الكتابية أو الشفوية. وقال هو وبعض المعتقلين معه، إنهم تعرضوا للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة، أثناء استجوابهم، وأُرغموا على أن يبصموا على إفادة، يقولون إن قاضي محكمة الدرجة الأولى أشار لها كـ"اعتراف"، وكانت مكتوبة بالعربية، وهي لغة لم يستطيعوا قراءتها.

ووفقًا للمعلومات الواردة من "هيئة حقوق الإنسان" السعودية في 2007، أيدت "محكمة النقض" و"المجلس الأعلى للقضاء" حكم الإعدام الذي صدر بحق سليمان أولوفيمي، مما يعني أنه ليس لديه وسيلة للطعن في الحكم. ويُحتجز سليمان أولوفيمي في الوقت الراهن بسجن ذهبان في جدة؛ كما أنه استنفذ كافة السبل القانونية المتاحة للطعن. ولا يزال مُصِرًا على براءته.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا العربية أو بالإنجليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على أن تُلغي حكم الإدانة بحق سليمان أولوفيمي، وعلى أن تأمر بإعادة محاكمته، محاكمةً تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، دون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛
- دعوة السلطات إلى أن تأمر بإجراء تحقيقٍ يتسم بالنزاهة والاستقلالية بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- حث السلطات على أن تُتيح له الاتصال المنتظم بمحامٍ من اختياره هو.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 أغسطس/آب 2017 إلى:

الملك ورئيس الوزراء
جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: (عبر وزارة الداخلية)
3125 403 11 966+(يُرجى الاستمرار في المحاولة)
تويتر: @KingSalman

وزير الخارجية
معالي الوزير عادل بن أحمد الجبير

وزارة الخارجية

الرمز البريدي: 55937

الرياض، 11544

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: 2080 412 11 966+

تويتر: @KSAMOFA

وتُرسل نسخ إلى:

Minister of Foreign Affairs, Nigeria

His Excellency Geoffrey Onyeama

Honourable Minister of Foreign Affairs

Ministry of Foreign Affairs

Tafawa Balewa House

Off Ahmadu Bello Way

Abuja

Nigeria

Email: info@foreignaffairs.gov.ng

Twitter: @GeoffreyOnyeama

Salutation: Your Excellency

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

نيجيري على وشك الإعدام في المملكة العربية السعودية

معلومات إضافية

وفقًا للمعلومات التي وردت لمنظمة العفو الدولية في 28 سبتمبر/أيلول 2002، حضرت مجموعة من الرجال المحليين، بينهم رجل شرطة، لأحد المناطق بجدة، حيث يعمل العديد من المواطنين الأفارقة عمال في تنظيف السيارات؛ ثم نشب شجار بين الرجال المحليين والمواطنين الأجانب، مما أدى إلى مصرع رجل شرطة. وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، نفذت قوات الأمن بالمدينة عمليات اعتقال جماعية للمواطنين الأجانب؛ حيث اعتُقل المئات من الأفارقة، وثم رُحِلوا بعد ذلك، بينما رُحِل البعض منهم بعد أن أمضوا فترات بالسجن وتعرضوا للجلد. بيد أنه يُعتقد أن سليمان أولوفيمي، و12 نيجيريًا آخرين، احتُجزوا بمعزلٍ عن العالم الخارجي، حتى مايو/أيار 2005، حين سُمح لهم للمرة الأولى بزيارة ممثلهم القنصلي.

كما يُعتقد أن محاكمة الـ13 رجلاً بدأت في مارس/آذار 2004؛ حيث حُكم على سليمان أولوفيمي، في 17 مايو/أيار 2005، بالإعدام، وعلى الـ12 الآخرين بفترات في السجن، والجلد. وقيل إنه قد حُكم، في بادئ الأمر، بالسجن لمدة خمسة أعوامٍ و500 جلدةٍ؛ ثم زادت، فترات سجنهم إلى 15 عامًا، وعدد الجلدات إلى 1000 جلدةٍ، بعد الطعن على الحكم في 2008. وفي سبتمبر/أيلول 2008، تُوفي رجل منهم، يُدعى نور الدين ساني، أثناء الحبس. وأفاد زملاؤه بالسجن بأنه لم تُوفر له الرعاية الصحية الكافية لما يعانيه من أمراض.

وفي 19 إبريل/نيسان 2017، اقتيد 11 متهماً مع سليمان أولوفيمي من سجن ذهبان إلى معسكرٍ للترحيل بجدة؛ واحتُجزوا هناك حتى 27 إبريل/نيسان 2017، حيث رُحِل 10 رجالٍ على متن طائرة مُتجهة إلى نيجيريا. أما المتهم الحادي عشر، فقد رُحِل إلى نيجيريا، بعد ذلك بشهر، على وجه التقريب.

وفقًا للشريعة الإسلامية، في حال معاقبة جريمة ما، بموجب قاعدة القصاص، كما هو الوضع في حالة سليمان اولوفيمي، يحق لذوي ضحايا حالات القتل أن يقرروا إما أن يُعدم الجاني أو أن يعفون عنه، حيث تُسقط عنه، في هذه الحالة، عقوبة الإعدام، وفي بعض الأحيان مقابل دفع دية (تعويض أو "العوض عن قصاص النفس"). ولا بد أن تقر محاكم القانون بالعفو الذي يقدمه ذوو الضحايا. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة أن الشخص المدان يُجنب تنفيذ الإعدام بحقه، إذ أن لدى القضاة السلطة في أن يحتجوا بتطبيق *الحد* (أي الجرائم التي حددها التشريع الإلهي والعقوبات التي فرضها لمعاقبتها)، وفي أن يعتبروا القتل من شأنه إلحاق الضرر بالنظام العام، إلى جانب كونه جريمةً بحق الضحية وأسرته.

إن المملكة العربية السعودية أحد أكثر بلدان العالم استخداماً لعقوبة الإعدام؛ فقد نُفذ الإعدام بحق أكثر من 2400 شخصٍ فيما بين عامي 1985 و2016. وحتى الآن، نُفذ الإعدام بحق ما لا يقل عن 40 شخصًا في هذا العام.

وتُستخدم عقوبة الإعدام، على نحوٍ غير متناسب، بحق المواطنين الأجانب في المملكة العربية السعودية، ولا سيما بحق العمال الأجانب الوافدين من الدول الفقيرة والنامية في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. ومن إجمالي حالات الإعدام المسُجلة فيما بين يناير/كانون الثاني 1985 وديسمبر/كانون الأول 2016، الذي بلغ 2,418 حالة؛ كان هناك ما لا يقل 1,137 حالة نُفذ فيها الإعدام بحق مواطنين أجانب، أي نحو 47% من إجمالي حالات الإعدام.

ولا تتقيد السلطات السعودية، على نحوٍ متكرر، بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة أو بمنح الضمانات التي توفر الحماية لمن يواجه الإعدام؛ وغالبًا ما تكون المحاكمات في قضايا الإعدام جائرة، وكثيرًا ما تكون إجراءاتها سريعة، بدون أن يتسن للمتهم الحصول على المساعدة أو التمثيل القانوني، خلال مختلف مراحل الاحتجاز والمحاكمة. وقد يُدان المتهمون لمجرد الاستناد إلى "اعترافات" أُنتزعت منهم تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

وجرت العادة ألا تقوم السلطات السعودية بإخطار أسر المعتقلين، وكذلك القنصليات، في حالة المواطنين الأجانب، بمواعيد تنفيذ الإعدام بحق ذويهم أو رعاياهم؛ ولا يخطروهم أيضًا بإعدامهم مباشرة، بعد تنفيذه.

وفي العديد من الحالات، يعلم السجناء المدانون بأنهم على وشك الإعدام، قبل موعد تنفيذه بيومٍ واحدٍ؛ وخاصة حين يُقتادوا إلى زنزانة انفرادية، تمهيدًا للتنفيذ. وفي بعض الحالات، التي تضمنت حالات مواطنين أجانب، علِم أفراد الأسر والقنصليات الأجنبية، بتنفيذ الإعدام بحق ذويهم أو رعاياهم، من خلال وسائل الإعلام أو بيانات عامة.

إن عقوبة الإعدام ضربٌ من ضروب العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأوقات، بغض النظر عن المتهم، والجريمة، والإدانة أو البراءة، وطريقة تنفيذ الإعدام.

الاسم: سليمان اولوفيمي

النوع: ذكر

التحرك العاجل: UA 156/17 رقم الوثيقة: MDE 23/6621/2017 المملكة العربية السعودية بتاريخ: 3 يوليو/ تموز 2017